أزمة الدولة الريعية في الجزائر سنة 2014: من الإنفاق الموسع إلى سياسة ترشيد الإنفاق العمومي

The rentier state crisis in Algeria in 2014: from expanded spending to policy of rationalization of public spending

صديقي رفيق[1]

طالب دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي-وزو، rafik1987seddiki@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/01/24 تاريخ القبول2021/09/07 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

تحمل الدول الريعية مجموعة من الخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية مغايرة لما هي عليه في الدول القائمة على اقتصاد منتج للثروة، فالجزائر باعتبارها دولة ريعية نفطية، و التي تقوم على اقتصاد ريعي كمحدد أساسي في رسم السياسة التنموية في كافة المجالات، تتبنى الحكومة سياسات عامة توسعية في فترات ارتفاع عائدات الجباية البترولية، بينما تكون تقشفية في حالات تراجع هذه الأخيرة، لذلك انتقلت السلطة من سياسة التمويل المفرط للبرامج التنموية بداية من مطلع الألفية الثالثة، نحو تطبيق ترشيد الإنفاق العمومي بمجرد تقهقر أسعار المحروقات في الأسواق الدولية نهاية سنة 2014.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الريعية، التمويل الريعي، السياسة التنموية، التقشف، الجزائر.

Abstract:

Rentier countries carry a set of economic and social peculiarities that differ from those in countries based on an economy that produces wealth. Algeria as an oil rentier country, which is based on rentier economy as a primary determinant in shaping development policy in all areas, the government adopts expansionary public policies in periods The revenues of petroleum taxation increase, while austerity is in the decline of the latter, so the authority moved from a policy of excessive financing for development programs starting from the beginning of the third millennium, towards implementing austerity measures once fuel prices retreated in international markets at the end of 2014.

Keywords:

rentier state, rentier financing, development policy, austerity, Algeria

[1] **صديقي رفيق.**

مقدمة:

تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات على مستوى السوق الدولي مع مطلع الألفية الثالثة و تحسن وضعية الاقتصاد الكلي الجزائري، ساهما ذلك بزيادة العائدات المالية للدولة لم يسبق و أن عرفتها من قبل، فلقد أدت الوضعية المالية المريحة للحكومة إلى مباشرة سياسة الإنفاق العمومي (الإنعاش لاقتصادي) سنة 2001، التي كانت تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي لغرض امتصاص مشكل البطالة في تلك الفترة.

حملت سياسة الإنعاش الاقتصادي جملة من الإجراءات و الآليات التي من شئنها دعم الاستثمار، و تشجيع الاستهلاك بزيادة التحويلات الاجتماعية التي تؤدي بدورها إلى تحفيز الإنتاج و خلق مناصب العمل، غير أنالكثير من المختصين في الشؤون الاجتماعية و الاقتصادية أكدوا على هشاشة هذه السياسة التي سطرتها الحكومة نظرا لعدم تركيزها على معايير علمية مترجمة للوضع الاقتصادي و الاجتماعي القائم، فلقد كلفت هذه السياسة مبالغ ضخمة دون تحقيق تقدم للوضع المعيشي للأسر و الأفراد، حيث أدى تراجع سعر المحروقات نهاية سنة 2014 إلى بداية الأزمة المالية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري استمرت تبعيته للقطاع المحروقات بشكل شبه كلي، الشيء الذي أدى بالحكومة إلى التخلي التدريجي لبرامج الإنفاق العمومي الموسع باتخاذ إجراءات اقتصادية لترشيد الإنفاق العمومي بداية من سنة 2015 من جهة، و بداية التوجه نحو رفع الدعم على السلع و الخدمات للتقليل من فاتورة الخزينة العمومية.

وعليه تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية الآتية :**إلى أي مدى أثر تراجع سعر المحروقات سنة 2014 على واقع الدولة الريعية في الجزائر؟**

من خلال السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمفهوم الاقتصاد الريعيو الدولة الريعية؟
- ما هي مظاهر الاقتصادالريعي في الجزائر؟
- ماهي خصوصيات الدولة الريعية في الجزائر؟
- كيف واجهت الحكومة أزمة تراجع عائدات الريع النفطي منذ سنة 2014؟
- ما هي أهم الخطوات الواجب من الحكومة تبنيها سعيا لتجاوز الأزمة المالية و الاقتصادية مستقبلا؟

للإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

- يتعلق مفهوم الدولة الريعية بالبلدان التي تعتمد على اقتصاد ريعي قائم على تصدير المواد الأولية بالدرجة الأولى و تكون نسبة مساهمة الجباية البترولية بنسبة عالية في موازنة الحكومة.
- أدى تزايد العائدات الريعية للدولة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة إلى مباشرة الحكومة لسياسة الإنفاق العمومي الموسع استهدف خاصة الهياكل القاعدية.
- نتج من تراجع العائدات الريعية للدولة في الجزائر بداية من سنة 2014 نتيجة تراجع سعر المحروقات في الأسواق الدولية إلى تبني الحكومة لمجموعة من الإجراءات لترشيد سياسات الإنفاق العمومي.

و لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي لجمع مختلف المعلومات و البيانات المتعلقة بالموضوع لشرحها و تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، كما قمنا بتوظيف المنهج التحليلي لمناقشة و تحليل مختلف الأفكار التي تدخل في مضمون البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص طبيعة و خصوصيات الدولة الريعية في الجزائر في ظل ارتفاع العائدات الريعية و تقييم سياسة الإنفاق العمومي الموسع بداية من سنة 2001 إلى سنة 2014، كذلك محاولة استكشاف انعكاسات أزمة تراجع أسعار المحروقات سنة 2014 على واقع الإنفاق العمومي خاصة ببداية تطبيق إجراءاتترشيد الإنفاق العمومي.

و من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة فضلنا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: أثر العائدات الريعية على الإنفاق العمومي في الجزائر 2001-2014.

المحور الثالث: تراجع العائدات الريعية سنة 2014 و انعكاساتها على سياسات الإنفاق الحكومي.

1.الإطار المفاهيمي للدراسة

سنركز من خلال هذا المحور على تحديد كل من مفهوم الريع، الاقتصاد الريعيو الدولة الريعية، و ذلك قصد توضيح العلاقة بين هذه المفاهيم من جهة، و إظهار نقاط الاختلاف بينها من جهة ثانية.

1.1مفهوم الريع

يعد مفهوم الريع من المفاهيم التي تناولها فكر الاقتصاد السياسي منذ ظهور "المدرسة الفيزيوقراطية" في القرن الثامن عشر، و على رأسها المفكر الفرنسي "كسناي" (1694-1774)، حيث تناولت المدرسة مفهوم الريع العقاري(J.L GUIGOU, 1982, p61).

يعتبر "أدام سميث"أول من فرق بين الريع والأجر، فالريع حسبه يدخل في تكوين الأسعار بشكل يختلف عن الأجور والأرباح(عز العرب، 2010، ص9). فهو الدخل الذي يحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع (غسان، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، ص2) أما "كارل ماكس"فقد لفت النظر إلى الريع من خلال ما أطلق عليه "بالرأسمالية الريعية"، حيث كان يقصد بها ظاهرة اقتصادية، اجتماعية يصف من خلالها الطبقة الرأسمالية الغير منتجة بالمفهوم الاقتصادي، فدخل هذه الطبقة لا يأتي من إنتاج السلع والبضائع بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل العقارات المؤجرة (الجاني، 2013، ص6).

غير أن من أعطى لمفهوم الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا هو "دافيد ريكاردو"في كتابه المعنون"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث اعتبره الدخل الإضافي من الأراضي الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة مما يتجاوز فائدة الأراضي الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل و رأس المال (الجاني، ص7).

2.1.الفرق بين الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي

يختلف مفهوم الدولة الريعية مع مفهوم الاقتصاد الريعي في مجموعة من النقاط التي غالبا ما يحدث الخلط بينهما، كما يلتقيان في مجموعة من النقاط أيضا.

أولا: مفهوم الاقتصاد الريعي

يشير مفهوم الاقتصاد الريعي إلى اعتماد دولة ما على استغلال مورد طبيعي كالنفط، الذهب و غير ذلك من الموارد الطبيعية، يكون اقتصاد ذلك البلد في الغالب رخويا، إذ يعتمد على المبادلات التجارية و ينتج مجتمع استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، فهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزراعة أهمية كبيرة (ياسر، 2013، ص4).

يعرف الاقتصادي العراقي "الدكتور صبري زايد السعدي" الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي تتملكه الدولة كليا، و تكون نسبة مساهمة العائدات الريعية في الاقتصاد الوطني بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى (الصناعة و الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، فالإرادات الريعية تمول النسبة الكبيرة من الاستثمار العام بنسبة تفوق 50% من الإنفاق الحكومي في الميزانية السنوية الاعتيادية، كما أن قيمة الصادرات الريعية (النفط) تتعدى 50% من مجموع كل الصادرات، لذلك ففي حالة مساهمة القطاعات الغير إنتاجية (الريعية) بـ 40% من الناتج المحلي لبلد ما عندها يوصف اقتصادها بالاقتصاد الريعي (زايد السعدي، 2009، ص43).

ثانيا: مفهوم الدولة الريعية

يعتبر مفهوم الدولة الريعية من أبرز الإسهامات التي قدمتها منطقة الشرق الأوسط لحقل العلوم السياسية، فلقد ظهر خاصة و لأول مرة في دراسات الباحث الاراني "حسين مهداوي" مع مطلع السبعينيات تحت عنوان "نمط و مشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية- حالة إيران1970"، ثم تلتها دراسات عديدة في المنطقة العربية و الغربية في سنوات الثمانينيات ومطلع التسعينيات (Talahit, 2012 , p144).

يرمي مفهوم الدولة الريعية إلى تحليل العلاقة القائمة بين الدولة و المجتمع (عز العرب، الدولة الريعية، ص7)، فمفهوم الدولة الريعية لا يوحي إلى تحليل اقتصادي فحسب، و إنما مفهوم يلتمس جميع زوايا المجتمع، فهي علاقة قائمة بين السلطة و البيئة المحيطة بها.

يعرف "حسين مهداوي" الدولة الريعية على أنها تلك الدولة التي تقتات على عائدات من الخارج، و ذلك من خلال تصدير الموارد الأولية الخامة أو من تقديم خدمات إستراتيجية كدفع ضريبة المرور من قناة السويس في مصر مثلا، فالدولة الريعية حسبه تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج و العمل، فهذه المقاربة تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعا خارجيا تتقاضاه هذه البلدان عن طريق تأجير أراضيها للشركات النفطية، فهو ريع خارجي غير مكتسب و لم يتولد من العمليات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، فالدولة التي تعتمد في معاشها على عائد الريع الخارجي هي دولة ريعية،كما انتبه "مهداوي" في تطبيقه لمفهوم الدولة الريعية هي أن الإسهام الأساسي لقطاع الريعي في عائدات حكومات الدول -خاصة المصدرة للبترول- من الإقدام على تبني سياسات عمومية ضخمة دون الحاجة لفرض الضرائب، و دون الوقوع في فخ عجز ميزان المدفوعات (عز العرب، ص 11).

يربط "حازم الببلاوي" ما توصل إليه "حسين مهداوي" في تعريفه للدولة الريعية بمفهوم القبلية حيث يرى أن التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء و الإخلاص عن طريق توزيع الدولة للمنافع و المنح لأفرد مجتمعها، كوسيلة لشراء الشرعية من خلال الإنفاق العام بطرق مختلفة سواء بالمنح النقدية، أو من خلال خدمات دولة

الرفاه، بداية بالتعليم المجاني و الرعاية الصحية وصولا إلى دعم شبه كلي لأسعار الكهرباء و الماء و السكن، و غيرها من المنافع(عز العرب، ص 12).

يلتقي الاقتصاد الريعي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و يفترقان في نسبة مشاركة السكان في توليد الريع و الجهة المتحكمة في توليده، ففي الدول الريع النفطي يكون العمل في استخراج الريع من طرف عدد محدود من السكان الناشطين و يؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل و هي النخبة الحاكمة (السلطة السياسية)، في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية مثل "سنغافورة" من أغلبية السكان، ففي هذه الحالة نكون أمام اقتصاد ريعي و ليس الدولة الريعية، فالاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ريعية، لكن الدولة الريعية تولد اقتصاديا ريعيا حتما من خلال تدوير العائدات الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

2.أثر العائدات الريعية على الإنفاق العمومي في الجزائر 2000-2014

صاحب نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي استقرار وتوازن معدلات الاقتصادية الكلي نهاية التسعينيات (1998-2000)، خاصة مع بداية ارتفاع عائدات الريع النفطي جراء ارتفاع أسعار المحروقات، ولقد أدى ذلك إلى عودة خصوصيات الدولة الريعية في الجزائر و تدخلها في الشأن الاقتصادي بمباشرة الحكومة بداية من سنة 2000 لاستثمارات عمومية موسعة.

1.2.ارتفاع العائدات الريعية للدولة 2000-2014 (بنك الجزائر، تقارير 2003 إلى2013)

لقد مثلت إرادات الجباية البترولية نسب عالية مقارنة بالجباية العادية طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، حيث ارتكزت إرادات الموازنة العامة بشكل مفرط على الجباية البترولية، إذ ترتفع إرادات الدولة على حساب ارتفاع سعر البرميل في الأسواق الدولية، فلقد شهدت سنة 2000 مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة بنسبة 76،8% عندما بلغ متوسط سعر البرميل 27،6 % دولار للبرميل، لتشهد انخفاض خفيف في سنتي 2001 و2002 بتراجع طفيف لسعر المحروقات.

بداية من سنة 2004 أخذت نسبة العائدات البترولية منحا تصاعديا بسبب ارتفاع سعر البرميل الذي حقق مستويات قياسية التي بلغت ذروتها سنة 2008 بنسبة 78،8 %، فيما تقهقرت في السنة الموالية، لكنها استمرت في الارتفاع من جديد من سنة 2010 إلى 2011 وتراجعت نسبيا سنة 2012، لتستمر في ارتفاعها سنة 2013 و إلى غاية نهاية سنة 2014 أين بدأت بوادر الأزمة تظهر على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تعكس الموازنة العامة في الجزائر خصائص الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حيث بلغ نصيب الجباية البترولية كمتوسط الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2014 نسبة 67% من الإرادات الحكومية، ما جعل الدولة تتبنى سياسة الإنفاق العمومي التضخمي.

2.2.برامج الإنفاق العمومي الموسع: سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2014

شرعت الحكومة في تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001، و ذلك بضخ الدولة مبالغ ضخمة في الاستثمارات العمومية والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (PSRL)

طبقا للوثيقة الرسمية لرئيس الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تمحورت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:

استهدفت الحكومة من وراء هذا البرنامج تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة سنوية تصل إلى 5 % من أجل تقليص البطالة وذلك بخلق 850 ألف منصب شغل طيلة الفترة الممتدة من 2001-2004 (التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000)

خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري (ما يعادل 7 مليار دولار)، استهدفت الحكومة من خلاله قطاعات الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.

ثانيا:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (PCSCE)

خصص لبرنامج التكميلي ما قيمته 150 مليار دولار (مع حساب البرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا) استهدفت جميع القطاعات، خاصة قطاع السكن (مشروع إنشاء مليون وحدة سكنية)، القطاع الصحي (إنشاء 17 مستشفى جامعي، 55عيادة)، توسيع الاستفادة من الغاز الطبيعي لمليون عائلة، و 400 ألف منزل تستفيد من إيصالها بالكهرباء، 1280 وحدة محلية تستفيد من الماء الصالح للشرب، الاستثمار في الهياكل القاعدية كطريق شرق غرب، انجاز السدود..إلخ. (الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية، 2005)

ثالثا:برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 PCCE(بيان مجلس الوزراء،2010)

جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامجين السابقين وذلك من حيث طبيعة المشاريع والأهداف التي سعت الحكومة لتحقيقها، ولقد خصص لهذا البرنامج مبلغ بقيمة 286 مليار دولار، استهدفت من خلالها استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، و إطلاق مشاريع أخرى جديدة.

ما يلاحظ من خلال هذه البرامج التوسعية التي تبنتها الحكومة منذ سنة 2000 هو أنها تعكس مدى ارتباط السياسة المالية للجزائر بسعر البترول، فكلما زادت الجباية البترولية المحصلة توسعت وتضخم في الإنفاق العمومي.

وفي هذا السياق يرى "عبد الحق لعميري في كتابه" « la décennie de la dernièrechance » أن سياسة الإنعاش الاقتصادي آلية لمعالجة الأزمة الظرفية الناتجة من الركود الاقتصادي (أزمة 1929، أزمة البنوك 2009) إذ يكون تدخل الدولة بضخ المال العام في البنوك والقيام باستثمارات واسعة لمدة قصيرة من الزمن تتراوح بين سنتين إلى 5 سنوات على الأكثر لتشجيع الطلب على الاستهلاك والاستثمار في آن واحد الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي امتصاص البطالة الناتجة عن أزمة الركود الاقتصادي، غير أن الجزائر انتهجت هذه السياسة خلال الفترة الممتدة من 2001-2014 الشيء الذي انعكس بالسلب على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بمجرد تقهقر سعر البترول، كما يتطلب تنفيذ مثل هده السياسة في البلدان ذات وضع اقتصادي ليبرالي وليس في الدول السائرة في طريق النمو التي تعاني من مشاكل هيكلية كنقص فعالية المؤسسات و مناخ الأعمال(Lamiri, 2013, P80)

3.تراجع العائدات الريعية سنة 2014 و انعكاساتها على سياسات الإنفاق الحكومي

أدى تراجع سعر المحروقات نهاية سنة 2014 إلى اختلال في وضعية الاقتصاد الكلي، الشيء الذي أدى بالحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات في الشأن الاقتصادي و الاجتماعي للتقليل من عجز الموازنة العامة.

1.3.أثر تراجع سعر المحروقات سنة 2014 على مؤشرات الاقتصاد الكلي

أدى تراجع إرادات الميزانية للدولة مباشرة بعد تراجع أسعار النفط سنة 2014، إلى ضعف قدرة الإنفاق في مجال الاستثمار العمومي و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة مند سنة 2001.

أولا: عجز الميزان التجاري:

في نهاية سنة 2015 نشرت وزارة المالية بيانات التجارة الخارجية للجزائر مؤكدة بذلك على حالة عجز الميزان التجاري بـ 2.251 مليار$، في حين كان الميزان التجاري يشير إلى فائض في بـ 2.931 مليار $، و هو ما يعني فقدان هذا الأخير لما قيمته 5.251 مليار دولار في ظرف شهرين فقط (مصطفى بشير، 2015، ص19).

ثانيا: تراجع احتياط الصرف بالعملة الصعبة:

موازاة مع تراجع سعر الصرف عرفت الاحتياطات الرسمية للعملة الصعبة تراجعا كبيرا، حيث انتقل من 194 مليار$ سنة 2013 إلى 144 مليار$ سنة 2015، لتتقهقر سنة 2016 إلى حدود 114 مليار$.(Rapport de la banque d'Algérie, 2016)

ثالثا: تراجع مدا خيل صندوق الواردات:

سجل تراجع كبير في نسبة تمويله بداية من سنة 2013، أين سجل ما قيمته 2062.23 مليار دج، كنتيجة لزيادة الإنفاق العمومي في البرنامج الخماسي 2009-2014، و زيادة دعم الدولة في الجانب الاجتماعي بعد الحراك الاجتماعي سنة 2011، فلقد أدت هذه العوامل إلى تراجع منذ الأشهر الأولى للازمة أين وصل رصيده إلى 1810.62 مليار دج(Rapport de la Banque d'Algérie, 2016).

2.3.مباشرة الحكومة لسياسة ترشيد الموازنة العامة بداية من سنة 2015

استمرت الدولة الجزائرية في تغطيت عجز الاقتصاد منذ أزيد من عقد من الزمن، إلا أن تراجع سعر المحروقات مند أواخر سنة 2014 جعل من الحكومة غير قادرة على مواصلة وتيرة توزيع الريع بنفس الشيء الذي كانت عليه، لاسيما في السنوات العشر الأخيرة. ما أرغمها على إعادة التفكير في شأن سياساتها العامة و بداية ترشيدها (le Figaro avec le AFP, 2018).

لقد سطرت الحكومة إستراتيجية مباشرة بعد الأزمة ترمي إلى تحقيق هدفين أساسين يشمل جانب المالية العامة و جانب يستهدف تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

- **المالية العامة:**يستهدف هذا الجانب تعزيز المداخيل الجبائية من خارج قطاع المحروقات بما يضمن تغطية نفقات التسيير، كذلك العمل على تقليص عجز الموازنة العامة إلى أقصى حد و تعبئة الموارد الإضافية في سوق رؤوس الأموال.
- **تحقيق التنويع الاقتصادي:** وضعت الحكومة هدف التنويع الاقتصادي كركيزة أساسية في رسم سياستها الاقتصادية بعد أزمة سنة 2014 أين سطرت مجموعة من الأهداف للمدى المتوسط و البعيد التي يمكن الإشارةإلى أهمها كالتالي:(سعد الدين، 2020، ص 209).

-العمل على تحقيق نسبة زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تقدر بـ 5.6% كمتوسط الفترة الممتدة بين سنة 2020 إلى سنة 2030.
-مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة إلى 10% بحلول سنة 2030.
-عصرنة و تحديث القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.
-تحقيق التحول الطاقوي بما يضمن تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الطاقوي بنسبة 50%، أي من نسبة 6% سنة 2015 إلى نسبة 3% بحلول سنة 2030.
-العمل على تنويع الصادرات بما يسمح بتمويل النمو السريع للاقتصاد.

عملت الحكومة مباشرة بعض الإجراءات الاقتصادية مباشرة بعد الأزمة سنة 2015، حيث شملت هذه الإجراءات آليات للحد من الأزمة و ترشيد السياسات العامة للحكومة كهدف لتحقيق الأهداف المسطرة للمستقبل القريب و البعيد.

أولا: ترشيد الإنفاق العمومي

لجأت الحكومة إلى الأخذ بإجراءات ترشيد الإنفاق العمومي بداية من سنة 2015، حيث بدأت بالإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض نسبة الإنفاق العمومي، بذلك انتقلت نسبة الإنفاق الحكومي من 8.858 مليار دج سنة 2015 إلى 7.958 مليار دج سنة 2016، لتصل إلى حدود 6.883 مليار دج سنة 2017(قوانين المالية 2015 إلى 2017.)،كما عملت الحكومة على تجميد بعض المشاريع في مجال الهياكل القاعدية، كمشاريع بناء المستشفيات و الترمواي التي كانت مبرمجة ضمن البرنامج الخماسي 2009-2014.

كذلك من بين الإجراءات التي تبنتها الحكومة بعد الأزمة، نجد تحجيم التوظيف في قطاعات الوظيفة العمومية بحلول سنة 2016، كما تراجعت عن قانون الإحالة للتقاعد النسبي و تفعيل الإحالة للتقاعد في سن ستين (60) سنة بداية من شهر جافي 2018، و ذلك نتيجة عدم قدرة الحكومة على مواصلة تغطية عجز صندوق الوطني للتقاعد بتراجع الدخل الريعي (كزير، مختار، 2017، ص115).

ثانيا: رفع الدعم الحكومي للسلع و الخدمات(ElWatan, 2016, p2).

لجأت الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2016 إلى بداية رفع نسب بعض الرسوم، شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء و المازوت، كذلك فرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة، حيث ساهمت هذه الإجراءات بخفض نفقات ميزانية 2016 مقارنة مع ميزانية 2015 بنسبة 8.8%، و انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، أما عن ميزانية التجهيز فلقد تراجعت بنسبة 16%.

استمرت الحكومة في زيادة رفع قيمة الرسوم على السلع والخدمات في سنة 2017، والتي يمكن الإشارة إلى أهمها كالتالي (قانون المالية لسنة 2017):

-الرسم على القيمة المضافة: حيث انتقل هذا الرسم من 17% إلى 19% بالنسبة للقيمة المضافة العادية، بينما انتقلت القيمة المضافة غير العادية من 7% إلى 9%.

-الرسم على المواد البترولية: شمل هذا الرسم كل المواد البترولية، حيث ارتفع من 1دج إلى 3 دج، بذلك انتقل سعر مادة البنزين بدون رصاص من 6 دج إلى 9 دج، أما البنزين العادي فلقد انتقل من 5 دج إلى 8 دج، في حين انتقل سعر المازوت من 1 دج إلى 2 دج.

-الرسم على فعالية الطاقة: هو رسم يقع على المواد المصنوعة محليا أو المستوردة و المشغلة بالكهرباء أو الغاز و كل المواد البترولية، حيث قدر مبلغ الذي يضيفه هذا الرسم بـ 10.7 مليار دج لميزانية سنة 2017.

-الرسم على رخص البناء: عرف هذا الرسم تعديل فيما يتعلق برخصة بناء السكن التي تتراوح بين 4875 دج إلى 50 ألف دج، لتنتقل إلى مبلغ يتراوح بين 3000 دج إلى 75 الف دج، أما فيما يخص البناء الموجه للتجارة و الصناعة تم رفع هذا الرسم من مبلغ يتراوح بين 75 ألف دج إلى 225 ألف دج.

-الرسم الداخلي على الاستهلاك: هو رسم يقع على التبغ و التدخين، حيث ارتفع هذا الرسم من مبلغ 1260 دج/كلغ إلى 1760 دج/كلغ.

-الرسم على طلب تسجيل المواد الصيدلانية المصنوعة محليا أو المستوردة، إذ ارتفع من مبلغ 4 ألاف دج إلى 12 ألف دج.

فهذه هي أهم الرسوم التي عرفت زيادات في قيمتها منذ سنة 2017، كما استحدث الحكومة بعض الرسوم الجديدة سنة 2018، كالرسم على العجلات المطاطية والرسم الإضافي على جوازات السفر و بطاقات التعريف البيوميترية.

ثالثا: إجراءات الحكومة في شأن تقليص الواردات

عملت الحكومة على تقليص نسبة الواردات بداية من سنة 2016 بعد أن بلغت نسبا قياسية في السنوات الأخيرة قبل تراجع سعر المحروقات، فلقد تبنت من أجل ذلك ما سمي برخص الاستيراد، حيث عملت اللجنة الدائمة المكلفة بمنح الرخص للحصص الكمية لاستيراد السيارات و الاسمنت و الفولاذ المستدير للخرسانة لسنة 2016، فلقد تراجعت نسب رخص استيراد السيارات مثلا إلى نحو 152 ألف وحدة سنة 2016، مقابل 300 ألف سنة 2015، أي بنسبة تراجع تقارب50%(منتدى رؤساء المؤسسات، 2016، ص19)

من جهة أخرى، عملت وزارة التجارة على إصدار تعليمة حسب إعلان رقم 2017/01 أخضعت من خلالها 21 مادة لرخصة الاستيراد كما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 15-306، و تشمل التعليمة مجموعة من منتجات صناعية على غرار السيارات و الشاحنات و مواد زراعية و زراعية محولة منها اللحوم و الجبن و الليمون و التفاح.

لقد أدت الإجراءات التي وضعتها الحكومة إلى تراجع الواردات إلى 33,92 مليار$ في الأشهر التسعة الأولى من سنة 2017، مقابل 34,93 مليار$ في نفس الفترة في سنة 2016، إلا أن الجزائر لازالت من بين الدول الأكثر استيرادا في العالم، وذلك راجع إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد والعراقيل التي يواجهها الاستثمار المنتج للثروة.

رابعا:الأخذ بالتمويل غير التقليدي لمواجهة عجز الميزانية

بموجب المادة 45 مكرر للقانون 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017، يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمسة سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة بشكل مباشر، وذلك بغرض تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق

الوطني للاستثمار، كما يمكن لبنك الجزائر أن يقرض الخزينة العمومية، وأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها 10% من إجمال الإرادات العادية للدولة للسنة الماضية، و السماح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشر بما كان معمول به في السابق (قانون 17-10، ص 4).

لجأت الحكومة الجزائرية إلى آلية التمويل غير التقليدي من أجل تفادي تخفيض قيمة العملة الوطنية كأداة لتصحيح أمام الأزمة المالية رغم التحركات الحادة لمختلف العملات الأجنبية، كما يؤثر إيجابيا في تغطية نفقات الخزينة العمومية في تسير الأجور، تغطية فواتير دعم المواد الاستهلاكية والتحويلات الاجتماعية، ولكن لهذه الآلية تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والبعيد (العشي، صديقي، 2018، ص 262).

ولهذا فلقد أوصى صندوق النقد الدولي بمواصلة تنفيذ التدابير المتخذة مباشرة بعد الصدمة البترولية، كترشيد النفقات الحكومية، وفرض معدلات ضريبة جديدة ومرتفعة، والتخلي التدريجي للدعم الاجتماعي المكثف، كما عارض تطبيق هذه الآلية النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبرائه في شأن ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10% مع فقدان استقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، نظرا لخصوصيات البيئة الريعية لما يسودها من اقتصاد ريعي و هشاشته، كذلك ضعف مؤسسات الدولة الريعية و هيمنة الفساد فيها (العشي، صديقي، ص 262).

لقد كان تبني الحكومة للسياسة ترشيدالنفقات العمومية حتمية يفرضها الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للدولة منذ سنة 2014، غير أن تبني سياسة الإصدار النقدي دليل غياب العقلانية في رسم سياسة تنموية رشيدة، فما هي إلا وسيلة لمواصلة سياسة التوزيع للمنافع لضمان استمرار النظام الريعي القائم، حيث استمرت الحكومة في دعمها للمواد الاستهلاك الموسع بشكل كبير، فهي سياسات ذات طابع سياسي اديولوجي، أكثر منه اجتماعي اقتصادي في انتظار تحسن سعر المحروقات في السوق الدولي.

استمر تطور الأزمة المالية و الاقتصادية طيلة الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى يومنا هذا مع استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 95%، كما عرفت نفس المرحلة تراجع سعر المحروقات بحلول جائحة كوفيد 19 التي مست العالم بأسره و التي أدت بالدولة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الصحية، الاجتماعية و الاقتصادية للحد من تفشي الوباء، حيث شرعت الحكومة في منح مساعدات مادية لفائدة المتضررين من الأزمة جراء ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الإجراءات الصحية المتبعة مما أسفر عن ركود الحياة الاقتصادية، كما شهدت نفس المرحلة مواصلة الحكومة لسياسة الدعم المعمم لأغلب مواد ذات الاستهلاك الواسع و استئناف تمويل المخطط الاقتصادي 2014-2019 ما أدى إلى تراجع احتياط الصرف بالعملة الصعبة من 195 مليار$ سنة 2013 إلى 44 مليار $ شهر جويلية 2020. (DFAE, rapport économique, 2020)

عرف الاقتصاد الجزائري سنة 2020 أسوء وضعية له منذ سنوات عديدة، حيث انعكست الأزمة الصحية –كوفيد 19- بالسلب جراء تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي، أدت هذه الوضعية إلى تراجع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام من 3.2% سنة 2016 إلى

0.8% سنة 2019 ليحقق نتيجة سلبية سنة 2020 بنسبة 5.5-، كما سجلت البطالة في نفس السنة نسبة قياسية منذ أكثر من عقدين لتصل إلى حدود 14%. (CNES,2020, p 30)

من جهة أخرى عرفت مرحلة الأزمة المالية و الاقتصادية أزمة سياسية في نفس الوقت موازاة مع بداية الحراك الشعبي في فيفري 2019 مطالبا بذلك بالتغيير الجذري للمنظومة السياسية، فلقد أدت هذه الوضعية إلى زيادة إضعاف الاقتصاد الريعي في الجزائر من حيث رسم سياسات عامة محكمة نظرا لغياب الاستقرار السياسي و ما عرفته الساحة السياسية من قضايا فساد مست أكبر المسؤولين في الدولة في منظومة بوتفليقة مع كبار المستثمرين الخواص، حيث أدت هذه المعطيات إلى تراجع الاستثمار بسبب غياب الثقة لدى المستثمرين جراء الوضع السياسي ما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية خاصة بارتفاع مستويات البطالة.(DFAE, 2020)

دعا المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في تقريره لسنة 2020 إلى ضرورة تدخل الدولة لتعبئة الموارد البديلة للموازنة العامة، وذلك بتمويل البنوك العمومية لهدف إنجاح برنامج الحكومة للإنعاش الاقتصادي 2020-2024 و ذلك بالتركيز خاصة على السوق المالي و تشجيع الشراكة بين القطاع العام و الخاص كمقاربة لدعم تمويل الهياكل القاعدية و الخدمة العمومية، من جهة أخرى أشار هذا التقرير إلى ضرورة تحسين حوكمة الشركات و عصرنهاالإدارة و دعم تكوين المورد البشري –خاصة في القطاع المالي- و تحسين مناخ الأعمال لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بإلغاء القاعدة 49/51 في القطاعات غير الحيوية كما جاء بها قانون المالية لسنة 2020 و قانون المالية لسنة 2021، و كذا عقلنة و ترشيد النفقات العمومية نظرا للوضعية المالية الحرجة حاليا.(CNES, rapport 2020, p 40)

أشار السيد "تير" رئيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في لقاء صحفي في شهر جوان 2021، إلى أن المجلس بصدد تحضيره لـ 45 مذكرة انذارية موجهة للحكومة، حيث دعاإلى تحيين القوانين و إبعاد الغموض عن النصوص التطبيقية قصد تحسين الأداء الاقتصادي مذكرا بذلك تأخر صدور النصوص التطبيقية الخاصة بالاستثمار و المحروقات و التي من شأنها مساعدة المستثمر الوطني و الأجنبي على استعادة الثقة في مناخ الأعمال الوطني. من جهة أخرى أشار رئيس المجلس إلىو جود مقاومة التغيير في وسط الإدارة العامة و التي ينبغي أن تخضع للتغيير الذهنيات و فتح ملف الوظيفة العمومية بطريقة سليمة و بناء الإجراءات على مبدأ الشفافية، و فيما يخص الأسس التي يجب العمل بها لبلوغ أهداف الانتعاش الاقتصادي المسطر من طرف الحكومة، ركز رئيس المجلس بشكل خاص على التوجه نحو الإنتاج المعرفي و الذكاء الاقتصادي و الرقمنة و التقنيات الحديثة فضلا عن ضرورة البحث عن أسواق خارجية من خلال إنشاء شبكات توزيع و تسويق دولية و إنشاء فروع المؤسسات في الخارج. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

ظلت الحكومة الجزائرية في البحث عن الحلول العاجلة للخروج من الأزمة المالية و الاقتصادية منذ سنة 2015، غير أن وضعية الاقتصاد تزداد سوءا مع استمرار تبعيته لقطاع المحروقات رغم الإجراءات العديدة المتخذة منذ بداية الأزمةإلا أن خطر السخط الاجتماعي يهدد كيان النظام السياسي -القائم على توزيع العائد الريعي منذ عقود- في كل لحظة جراء ارتفاع مستويات البطالة خاصة لدى فئة الشباب و الجامعيين بتراجع مستويات الاستثمار و تجميد التوظيف في الكثير من الإدارات العمومية، أضف إلى ذلك ضعف الشرعية و المشروعية لدى مؤسسات الدولة منذ سنة 2019 مما قد يصعب على النظام الحالي اتخاذ إجراءات عقلانية من شأنها الخروج من الأزمة المتعددة الأبعاد.

خاتمة

لقد كانت السياسات العامة المتبعة منذ سنة 2001 ما هي إلا خاصية من خصوصيات الدولة الريعية و آلية من آليات النظام السياسي القائم على توزيع الريع النفطي لضمان استمرار السلم الاجتماعي، وذلك نتيجة ارتفاع عائدات الريع النفطي، فلقد أدى تراجع سعر البرميل بداية من سنة 2014 و ضع الحكومة في مأزق مالي نتيجة إتباعها لسياسات اقتصادية-اجتماعية لا عقلانية التي ساهمت في تغذية مشكلة الفوارق الاجتماعية و مشكل الرشوة و الفساد في كافة القطاعات، كما أدت الأزمة إلى بداية تراجع الحكومة عن سياسة الدعم، غير أن خطورة الوضع جراء رفع الدعم الكلي جعل من الحكومة تتبنى سياسة رفع الدعم على بعض المواد و بشكل تدريجي و جزئي بداية من سنة 2016 (كالوقود و الكهرباء) و احتفظت بدعمها للمواد ذات الاستهلاك الواسع كالحليب و الخبز رغم تزايد حدة الأزمة المالية، و لتغطية عجز الميزانية و مواصلة الحكومة لسياسة الدعم اتجهت نحو سياسة إصدار النقد دون مراعاة للأوضاع الاقتصادية المتأزمة ما ينجر عنه حسب العديد من المختصين من مشاكل تضخميةخانقة.

إن مشكل الدولة الريعية لا يكمن في المجال الاقتصادي فحسب، الذي يوصف بهشاشة هيكلية، بل هو مشكل سياسي بالدرجة الأولى، إذ تعمل النخبة الحاكمة المتحكمة في الريع النفطي بمواصلة الأخذ بتمويل السياسات التنموية و بشكل غير عقلاني عن طريق ضخ الريوع و شراء السلم الاجتماعي كهدف لاستمرارية النظام القائم، فالتغيير يكون بتغيير الثقافة الريعية القائمة في المجتمع بأكمله، و ذلك بميلاد رغبة سياسية داخل النخبة الحاكمة للذهاب إلى نموذج عقلاني في تدبير الشؤون العامة، و فتح المجال أمام الاستثمار المنتج في كافة المجلات، الذي يؤدي إلى إنتاج مجتمع منتج يساهم و يشارك في صنع القرار و اتخاذه، بداية من تشبعه بثقافة دفع الضريبة الذي يقابله مبدأ محاسبة المسؤولين في جميع الميادين.

توصيات:

-ضرورة التحول من استغلال الطاقات الناضبة إلىاستغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و الكهرباء و ذلك لمسايرة تحولات الاقتصاد العالمي الآني لأسباب بيئية و اقتصادية في نفس الوقت، خاصة أن الجزائر تزخر بتعدد مناخها و شساعة بيئتها الجغرافية.

-الخروج من التبعية لقطاع المحروقات بشكل تدريجي و ذلكبتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية الأخرى كالصناعة و الزراعة، كذلك فتح المجال للاستثمار في القطاع السياحي نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال.

-العمل على القضاء تدريجيا على شبح البيروقراطية السلبية في الإدارة العامة الذي يعتبر أحد أهم معوقات الاستثمار في الجزائر.

-تحسين مناخ الأعمال و تحديث القطاع المصرفي و تحريره من شأنه تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة لجلب التكنولوجيات الحديثة.

-فتح المجال للقطاع الخاص المحلي في كافة القطاعات بوضع إستراتيجية محكمة بعيدة عن الثقل الإداريو المالي، كذلك العمل على تشجيع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في القطاعات الإستراتيجية و الحيوية.

-الاستثمار في المورد البشري برسم سياسة محكمة و راشدة و بالاعتماد على تجارب دولية ناجحة في هذا المجال (ماليزيا مثلا) ذلك أن العنصر البشري هو الركيزة الأساسية لتحقيق إدارة التنمية بشكل فعال و في كافة المجالات، فلقد أصبح من الضرورة إعادة التفكير و رسم

سياسة تعليمية –في جميع المستويات- عقلانية تواكب التطورات و التغييرات في البيئة المحلية و العالمية.

قائمة المراجع:

أولا– توثيق الكتب

-بشير مصطفى (2015)، نهاية الريع: الأزمة و الحل، جسور، الجزائر، ص 19.

-الجاني عدنان (2013)، الدولة الريعية و الدكتاتورية، دراسات عراقية، ط1، ص 6.

-زايد السعدي صابري (2009)، التجربة الاقتصادية في العراق، دار المدى للثقافة و النشر، ط1، بغداد، ص 43.

- محمد عز العرب (2010)، الدولة الريعية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،العدد10،بغداد، ص9.

-ياسر صالح (2013)، النظام الريعيو بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريديش ابرت، مكتب الأردن و العراق، بغداد، ص4.

-J.LGuigon (1982), la rente foncière ; les théories et leur évolution depuis 1650, Economica, Paris, p 61.

-Lamiri Abdelhak (2013), la décennie de la dernière chance, Chihab, Alger, 2013.

ثانيا – توثيق الدوريات والملتقيات

- زايدي حسيبة، بن سماعين حياة (2016)، أزمة تراجع أسعار النفط 2015 و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، جامعة بسكرة، ص 221.

- العشي وليد، صديقي أحمد (2018)، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد6، الجزائر، ص 261.

-كزير نسرين (2018)، مختار حميدة، ترشيد الإنفاق الحكومي و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر 2007-2017، مجلة الإبداع، المجلد8، العدد1، ص115.

-سعد الدين عبد الجبار، أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لفترة 1986-2018، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 02، 2020، ص 207.

-TalahitFatiha (2012), la rente et l'Etat rentier recouvre t-ils la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ?, Tiers monde numéro 210, p 144.

- El Wtan (2016), La loi de finance 2017, ce qui attend les consommateurs, El Watan, Mercredi le 7 décembre, p 2.

ثالثا-التقارير الرسمية:

-التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.

-الوثيقة الرسمية للحكومة الجزائرية، الموقع الرسميwww.gov.dz

-بنك الجزائر، التقارير السنوية (2003)، (2006)، (2008)، (2013).

-بيان مجلس الوزراء (2010)، المتضمن للموافقة على البرنامج الخماسي 2010، الجزائر.

-Département Fédéral des Affaires étrangères DFAE, Rapport Economique Algérie Aout 2019-Juillet 2020, Représentation Suisse à Alger le 15/08/2020.

-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي لسنة 2020 على الموقع الرسمي: www.cnes.dz

رابعا– توثيق المواقع الالكترونية

-وكالة الأنباء الجزائرية (aps) على الموقع: aps.dz.economie/100890-45. الخميس 3 جوان 2021.

-غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، على الموقع:
http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf vu le 15/10/2020.
مجلة صادرة عن منتدى رؤساء المؤسسات، الصادرة في 14 جانفي 2016، على الموقع الرسمي–www.FCE.dz/vu le 22/10L2020.
-Le Figaro avec le AFP, Alger risque une crise économique dès 2019, le 13 novembre 2018 ; https://www.lefigaro.fr/flash-actu/2018/11/19/97001-20181119FILWWW00019-alg vu le 25/10/2020.
-https://www.bank-of-alreria.dz/ rapport 2016, vu le 14/11/2020
-http://www.premier-premierministre.gov.dz/fr/ vu le 18/12/2020.
-www.gov.dz/dossier/plan-relance.rhm vu le 18/12/2020.
-www.commerce.gov.dz vu le 22/12/2020.

خامسا-النصوص القانونية:

-القانون 17-10 (المؤرخ في 11 أكتوبر 2017)، المتعلق بالنقد و القرض، ج ر عدد 57 ص 4، المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 (المؤرخ في 26 أوت 2003)، المتعلق بالنقد و القرض.